

# مقرر التنمية والتخطيط في الوطن العربي

اشكاليات التنمية في البلاد العربية

## اشكالية الخلط بين مفهومي النمو والتنمية

هنالك تصورات خطيرة لمفهومي النمو والتنمية مفادها الخلط بين كليهما، وهذا الخلط من شأنه أن يشوش أفكار المهتمين بواقع التنمية في المنطقة العربية وآفاقها المستقبلية، لقد أجمع خبراء الاقتصاد بأن هنالك إمكانية لتحقيق نمو سريع في متوسط الدخل الفردي لكن في المقابل نلاحظ تباطؤ في عملية التنمية أو فشلها

ويوضح الخبير الاقتصادي يوسف صايغ في مقال له بعنوان (التنمية العربية ومثلث الحرج) و الصادر في كتاب (التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل) عن مركز دراسات الوحدة العربية قائلاً:

"قد يتحقق نمو الدخل بفضل تحسن مستوى الأسعار العالمية بالنسبة لسلعة معينة أو سلع ما ينتجها و يصدرها البلد المعني، أو بفضل ازدياد النشاط الاقتصادي عامة ولكن من ضمن دورة الحياة الاقتصادية القائمة، عندئذ يشكل ارتفاع متوسط الدخل الفردي ظاهرة مضللة تخلق اطمئناناً لا أساس له وتشوه صورة الإنجاز الاقتصادي الحقيقية، إذ يختلط الأمر على الكثيرين فيعتقدون أن الظاهرة السطحية تشكل تطوراً نوعياً عميقاً في حالة الاقتصاد والمجتمع وقدراته".

فما هو الفرق بين النمو والتنمية؟

إن مفهوم التنمية مفهوماً معقداً، إذ تتعدد أبعاده (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والسياسية...) وتعني التنمية بالنسبة للديموغرافيين الزيادة في تدفق السلع والخدمات بنسق أسرع من الزيادة الديموغرافية كما يرون أن التنمية تعني الرقي والزيادة في الموارد الطبيعية والمالية والدخول في طور الحضارة المتقدمة. فالتنمية تعني بشكل واضح قدرة الدولة على الاستجابة للحاجيات الأساسية للسكان من تغذية ولباس وسكن وصحة وشغل وتعليم إلى جانب المحافظة على الحريات العامة للشعوب.

أما النمو فقد يكون وليد صدفة أو ظروف عابرة تسمح بالتغيير الإيجابي في حجم الصادرات أو تحسن الدخل الفردي... والمصحوبة بموسم أمطار من شأنه أن يزيد في حجم الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية، كما يمكن أن يحل موسم جفاف في تراجع الإنتاج الزراعي وتراجع الصادرات الزراعية وبالتالي تتراجع المداخيل المتأتية من هذا النشاط.

كما أن الوضع الأمني يمكن أن يحقق نمواً إيجابياً أو سلبياً ففي حالة الفوضى والانفلات يكون النمو السلبي وفي حالة الاستقرار يكون إيجابياً، وهو عامل تصنعه الصدفة في البلدان العربية.

كما تطرح إشكالية الخلط بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وجه آخر من أوجه الخلل في تقييم الواقع يبرز من خلال المقاربات المجالية التي تطرح مشكل اختلال التوازن الإقليمي أو الاجتماعي ويتمثل في:

١- عدم التكافؤ في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين الجهات الجغرافية أو الأقاليم (بين الأرياف والمدن، بين العاصمة وبقية المدن وبين الأقاليم الساحلية والداخلية). ففي تونس مثلاً لا يعكس تحسن النمو الاقتصادي ونسقه المتصاعد تقلص في الفوارق بين الجهات الجغرافية، فمنذ الثمانينات من القرن الماضي تراجعت مظاهر الاختلال بين الشمال والوسط والجنوب تحت تأثير عدة عوامل من بينها دور التجربة الليبرالية التي أدت إلى انفتاح البلاد وربط اقتصادها بالخارج مما دعم مكانة السواحل التونسية مقارنة بالجهات الداخلية فاستأثرت السواحل التونسية بنصيب الأسد من التجهيزات الأساسية كتجهيزات النقل مثل الموانئ والمطارات والطرق السيارة والسكك الحديدية، واحتكرت هذه السواحل أكثر من ٩٠% من المصانع والتجهيزات السياحية ويتركز بها أكثر من ثلثي السكان.

ونظراً لتراجع دور الدولة وعولمة الاقتصاد التي أدت إلى الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أصبحت السواحل مجالاً مركزياً دعمت وظائفه الاقتصادية والقيادية وتحولت العاصمة إلى مجال يستقطب كامل التراب الوطني،

والمثال التونسي يتشابه مع بقية البلدان العربية في ظل غياب تجارب تنمية ذاتية و ارتباطات الاقتصادات العربية بالغرب وتبعيتها له.

فالتحسن الذي شهده النمو الاقتصادي في مصر بعد مبارك لا يعني بالضرورة أن هناك توجه نحو تحقيق التوازن بين المدن والأرياف من ناحية وبين الشريط الممتد على ضفاف النيل وداخل البلاد من ناحية أخرى.

إن مصر تبقى كما قال المؤرخ هيرودوت ((هبة النيل))، فالتركيز الحاصل على ضفاف النيل والذي يحتوي على ٩٥% من نسبة الأنشطة والسكان يصعب تحويله إلى المجالات الشرقية والغربية بالرغم من محاولات توجيه التنمية نحو سواحل البحر الأحمر. لذلك يبقى الاختلال واضح وتزايد نسبة النمو الاقتصادي لا تعني بالضرورة تحسن في التوزيع الجغرافي للأنشطة والسكان في ظل غياب برامج ومخططات مستقبلية.

٢- لا يعكس تحسن النمو الاقتصادي ونسقه المتصاعد تقلص في الفوارق الاجتماعية بين شرائح أو الطبقات الاجتماعية فمن غير الضروري أن تتساوى الفئات الاجتماعية المختلفة في الاستفادة من تحسن النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل الفردي اسمياً.

## إشكالية النمو الاقتصادي وفرص العمل:

هذه الإشكالية تتلخص في موقفين وضرورة التوفيق بينهما:

**الأول:** (يقتضي رفع إنتاجية العمل وزيادة معدلات الإنتاج) من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة وهذا لا يتطلب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة.

**الثاني:** تأمين مزيد من فرص العمل عن طريق توسيع نطاق المشاريع الإنتاجية في مختلف القطاعات التي تتطلب أعداد كبيرة من أيدي العاملة.

والذي حصل في الأقطار العربية أنه تم التركيز على المبدأ الأول، مبدأ النمو الاقتصادي متمثلاً برفع الإنتاجية وزيادة معدلات الإنتاج بمعنى التركيز على الجانب الكمي.

ولتحقيق ذلك سعت كافة الأقطار العربية دون استثناء إلى تقليد الطريق الذي سلكته البلدان الصناعية دون الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المحلية وخصائص المرحلة وقد وجد في البلدان التي تسلك طريق التطور الرأسمالي الحر وتلك التي سلكت الطريق الاشتراكي ولذلك فقد تم التركيز على المدن وأهمل الريف الأمر الذي أدى إلى:

أ- تراجع الإنتاج الزراعي او مراوحة في المكان.

ب- الامر الذي أدى الى زيادة الاحتياجات الغذائية (لزيادة وتيرة أنماط الاستهلاك الغذائي وزيادة أعدا السكان)

ج- الامر الذي أدى الى زيادة الاعتماد على الاستيراد وبالتالي زيادة الدفع بالعملات الصعبة وتراكم الديون.

د- زيادة موجات الهجرة مما زاد من أزمات المدن وأزمات البطالة.

وقد تم التركيز على المدن لان المصانع تقام فيها فتحديث مصنع ما يؤدي الى الاستغناء عن عدد من العمال الذين سيذهبون للبحث في مصنع اخر وان لم يجدوا بسبب التحديث أيضا" سيبحثون في قطاع اخر وان لم يجدوا فيتحولوا الى عاطلين عن العمل وفي القطاع العام سيبقون مكانهم دونما حاجة إليهم مما يزيد من معدلات البطالة المقنعة.

- هذا ما حدث في الجزائر مثلا«حيث حققت اعلى معدل نمو صناعي لكنها شهدت اعلى معدلات عالية للجريمة والعنف وهذا بسبب البطالة والفقر.

اذن التركيز على النمو الاقتصادي الكمي ( رفع الإنتاج والانتاجية) استورد التكنولوجيا التي زادت من معدلات البطالة في حين ان التنمية لا تقف او لا تكفي برفع معدلات النمو في بعض المناطق او القطاعات بل تهتم بجميع القطاعات الاقتصادية وفي مختلف المناطق ( التي تقع مسألة التشغيل أي تأمين فرص عمل لجميع الباحثين عنه على سلم الأولويات ) والا ما فائدة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع زيادة في معدلات البطالة ونحن نعرف أن الارتفاع الحاصل في معدلات البطالة في البلاد العربية غالبا ما يفسر بالزيادة السكانية.



ومما زاد الطين بله كما يقال هو أن تلك التكنولوجيا المستوردة لم تستخدم لخلق القدرة على استخدامها ذاتياً دون مساعدة الغير من جهة ولم تتخذ كقاعدة لإبداع وتطوير تكنولوجيا محلية قادرة على الاستمرار والتطور.

بمعنى خلقها الفرص لوجود تنمية مستدامة نظراً لأنه لم تخلق آليات دوامها واستمرارها التي توقفت أو صارت خاسرة أو عاجزة عن الاستمرار بسبب عدم ارتباطها بآليات استمرارها ( اليابان أو الصين مثلاً استوردت التكنولوجيا لكنها طوحت هذه التكنولوجيا وطورتها وأعدت إنتاجها بما يتلاءم مع الخصائص والإمكانات المحلية ).